ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

23 يناير 2024

الذهب والصادرات فَرَسَا الرهان هذا الأسبوع.. وتشاؤم "في "دافوس

إصـــدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

18 معلومة مصورة

19 مقالات تحليلية

تقديم

تأتي النشرة الأسبوعية في ظل تحليق طائرات رؤساء وأثرياء العالم بسويسرا لحضور مؤتمر دافوس الاقتصادي وسط أحداث جيوسياسية خطيرة تهدد بتوقف حركة الملاحة بمنطقة البحر الأحمر وتصاعد التأثيرات على المنطقة وأوروبا والعالم، وقد تنجرف بالعالم بعيدًا عن مستهدفات النمو للعام الحالي أو مستهدفات التضخم ومخطط الانخفاض في أسعار الفائدة، خاصة وأن تلك الأحداث تأتي في وقت يتوقع فيه خبراء الاقتصاد ألا يعود الاقتصاد العالمي لمساره الطبيعي في عام 2024.

ويستعرض عدد نشرتنا الصادر عن الأسبوع الثالث لشهر يناير 2024 الأخبار المرتبطة في سياق تحليلي ليرسم معطيات تساعد في فهم الصورة العامة والتوجهات الرسمية، وكذلك في اتخاذ القرارات الأقرب إلى الصواب.. وإلى تفاصيل العدد:

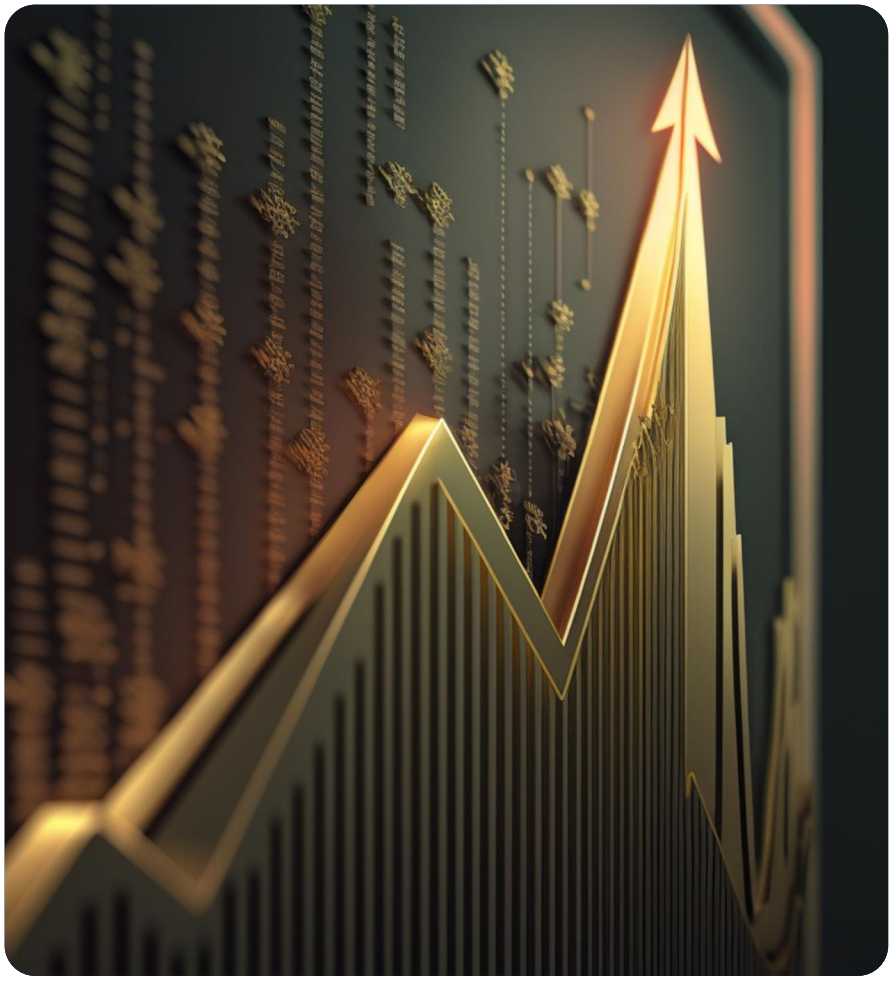

أبرز قضايا الأسبوع

يستعرض هذا القسم أبرز الأحداث الاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي خلال الأسبوع الأول من عام 2024، مع تقديم تحليل للأخبار والتطورات التي قد يسفر عنها تأثير على الوضع الاقتصادي في مصر.

محلية

- **6 اكتشافات بترولية «للعامة للبترول» تضيف مخزونًا 38.3 مليون برميل زيت مكافئ**

يستهدف قطاع البترول زيادة معدلات الإنتاج من خلال خطط البحث والاستكشاف وتنمية الحقول، وتواصل الشركة العامة للبترول زيادة الإنتاج وتنمية الحقول وإضافة المزيد للاحتياطي البترولي المؤكد، واستطاعت خلال عام2022-2023 أن تصل إلى تحقيق رقم قياسي في متوسط الإنتاج اليومي بلغ 74.2 ألف برميل زيت مكافئ، وهو أعلى رقم تحقق في مسيرة الشركة منذ نشأتها وحتى الآن، وشهد قطاع البترول خلال عام 2023، تحقيق 65 كشفًا جديدًا للبترول والغاز بواقع 51 كشفًا للبترول و14 للغاز، وذلك بمناطق في الصحراء الغربية وخليج السويس ودلتا النيل وسيناء، وتوقيع 14 عقدًا لتنمية الحقول بالصحراء الغربية ودلتا النيل.

- **تسجيل صادرات الأغذية أعلى مستوى في تاريخها عام 2023**

بلغت صادرات القطاع خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2023 حوالي 4.3 مليارات دولار محققة نسبة نمو قدرها 15% وقيمة نمو 546 مليون دولار مقارنة بصادرات الفترة نفسها من عام 2022 والتي كانت قد بلغت حوالي 3.8 مليارات دولار، وتعد تلك القيمة هي الأعلى في تاريخ صادرات الصناعات الغذائية المصرية للفترة نفسها، مدعومًا بزيادة الطلب الخارجي وتطور كبير في الصناعات الغذائية المصرية، والالتزام بضوابط واحتياجات السوق الخارجي.

- **صادرات قطاع التعهيد تنمو بنسبة 54% خلال 2023**

نمت الصادرات التكنولوجية بقطاع التعهيد بأكثر من 54% خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، بزيادة قدرها نحو مليار دولار حيث كان يتم التصدير بقيمة 2.7 مليار دولار حتى وصل إلى 3.7 مليارات دولار سنويًا، مشيرًا إلى أن هذه الزيادة تمثل انعكاسًا لقدرة الشباب والقطاع على جذب شركات عالمية.

ارتفاع أرصدة تمويل المشروعات متناهية الصغر إلى 46.7 مليار جنيه

ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات متناهية الصغر إلى 46.7 مليار جنيه في شهر أكتوبر من عام 2023 مقابل 36.5 مليار جنيه خلال الشهر المماثل من عام 2022، وبلغ عدد المستفيدين من النشاط 3.8 ملايين مستفيد مقارنةً بعدد 3.9 ملايين مستفيد خلال فترة المقارنة، بحسب بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية. وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية، مضاعفة حجم التمويل متناهي الصغر من 27 مليار جنيه بنهاية عام 2021 إلى 50 مليار جنيه بنهاية عام 2026 باستراتيجية الهيئة خلال الفترة (2022-2026)، والاستمرار في توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي 3.5 ملايين مستفيد ليصل إلى 4.5 ملايين مستفيد بحلول عام 2026.

- **الصندوق السيادي: نجحنا في إنتاج 1000 من عربات القطار ومترو الأنفاق والقطار سريع**

نجح الصندوق السيادي المصري في عقد شراكة مع الشركة الوطنية لصناعة القطار الكهربائي والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى جانب شريك تكنولوجي من كوريا الجنوبية، وقد وصل إنتاج الشركة إلى 1000 عربة متحركة، ووصل مجموع العربات المتحركة في مصر لـ 34 ألف عربة (قطار ومترو الأنفاق وقطار سريع).

- **جهاز الإحصاء: المساحة المنزرعة تضاعفت لأكثر من 3 ملايين فدان حتى 2020**

كشفت دراسة حديثة عن زيادة المساحة المنزرعة بصفة عامة، حيث زاد أكثر من مليون فدان من عام 2005 إلى عام 2020، وبالتالي فإن الأراضي الجديدة أيضًا في زيادة مستمرة، فنجد أنها زادت من حوالي مليون وسبعمائة وثلاثين ألف فدان في عام 2005 إلى ما يقرب من ثلاثة مليون ومائة وستة ألف فدان في عام 2020، وقالت الدراسة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة: إنه من المتوقع ارتفاع حاصلات القطن بنحو 30% بحلول عام 2100 بسبب تأثير درجات الحرارة الآخذة في الارتفاع، مما سيطيل المواسم المناسبة لزراعته، وفي الوقت نفسه ستنخفض حاصلات أخرى مثل القمح والأرز والذرة بنسبة تتراوح بين 11% إلى 36% على مدار الأفق الزمني نفسه.

- **وزيـر الإسـكان يكشـف تفاصيـل المرحلـة الأولـى مـن أبـراج العاصمـة الإداريـة**

قـال وزيـر الإسـكان: إن المرحلـة الأولـى مـن أبـراج منطقـة الأعمـال المركزيـة بالعاصمـة الإداريـة الجديـدة، تشـمل 3 أبـراج إداريـة، وأشـار الوزيـر، إلـى أن منطقـة الأعمـال المركزيـة بالعاصمـة الإداريـة الجديـدة، تضـم 20 برجًـا، وتعـد العلامـة المميـزة لمنطقـة الأعمـال المركزيـة بالعاصمـة الإداريـة الجديـدة، هـي البـرج الأيقونـي، وهـو أطـول بـرج فـي أفريقيـا، بارتفـاع نحـو 400 متـر، بأنشـطة متعـددة (فندقـي – تجـاري – إداري)، حيـث يضـم أحـد الفنـادق العالميـة التـي تعمـل لأول مـرة فـي مصـر وأفريقيـا.

- **وزارة المالية: نستهدف إصدار سندات بالعملات المحلية**

أكـد وزيـر الماليـة أننـا نسـعى لبنـاء شـراكة اسـتراتيجية قويـة ومسـتدامة مـع بنـك التنميـة الجديـد لجـذب المزيـد مـن تدفقـات الاسـتثمارات التنمويـة، علـى نحـو يدعـم جهـود الدولـة فـي إرسـاء دعائـم تنميـة أكثـر اسـتدامة وشـمولًا وتأثيـرًا علـى حيـاة المواطنيـن، مـن خلال دفـع مسـيرة الارتقـاء بمسـتوى المعيشـة، والخدمـات العامـة، لافتًـا إلـى أننـا نسـتهدف إصـدار سـندات بالعـملات المحليـة فـي أسـواق الـدول أعضـاء بنـك التنميـة الجديـد، كمـا نسـتهدف أيضًـا إصـدار سـندات خضـراء وزرقـاء واجتماعيـة ومسـتدامة.. تلبـي طموحـات «رؤيـة مصـر 2030» مـن أجـل إضافـة فئـات جديـدة مـن المشـروعات ذات البعـد الاجتماعـي إلـى محفظـة مصـر المسـتدامة.

- **موديز تثبت تصنيف مصر الائتماني: وتراجع النظرة المستقبلية إلى سلبية**

قد ردت الحكومة المصرية على ذلك الإجراء في بيان صدر يوم 19 يناير 2024، وأشارت فيه إلى أن الحكومة تعمل على إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي بمرونة، وتتعامل بتوازن وحرص شديد مع الآثار السلبية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المؤثرة على النشاط الاقتصادي، خاصة وأن الوكالة لم تضع في الاعتبار جهود الحكومة في برنامج الطروحات الذي يُعزز قدرة مصر على تلبية الاحتياجات التمويلية خلال العامين المقبلين، ويُسهم في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، والحد من الاحتياج للتمويل الخارجي، بينما ركزت الوكالة على عناصر رئيسية لتقييم نظرتها وهي مبنية على ارتفاع التضخم والفائدة، وتذبذب سعر الصرف، وارتفاع مستويات الدين المحلي وصعوبة عودة تلك المؤشرات للاستقرار.

- **خطة الحكومة لتطوير البورصة المصرية خلال 6 سنوات**

تستهدف الحكومة، تطوير البورصة خلال الفترة من 2024 وحتى 2030 من خلال تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات بالاستعانة ببنوك الاستثمار وبيوت الخبرة الدولية، وتأسيس صندوق صانع سوق في البورصة بقيمة تتراوح بين 20-30 مليار جنيه يشارك فيه عدد من المؤسسات العامة كالأوقاف والبريد والتأمينات الاجتماعية والبنوك وشركات التأمين الحكومية، وذلك وفقًا لوثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري.

- **وزيـر الماليـة: حجـم الاكتتـاب ببرنامـج الطروحـات الحكوميـة بلـغ 3.5 مليـارات دولار حتـى الآن**

أكـد وزيـر الماليـة علـى أن برنامـج الطروحـات الحكوميـة يعـد دفعـة قويـة لجهـود تمكيـن القطـاع الخـاص، وقـد بلـغ حجـم الاكتتـاب 3.5 مليـارات دولار، وأوضـح الوزيـر أننـا ملتزمـون بمراعـاة الأولويـات التنمويـة فـي رسـم سياسـات وبرامـج الحكومـة لصالـح المواطنيـن والعمـل علـى مـدّ مظلـة الحمايـة الاجتماعيـة لتخفيـف حـدة الأعبـاء التضخميـة خاصـة علـى الفئـات الأكثـر احتياجًـا وتضـررًا مـن الآثـار الصعبـة الناتجـة عـن الأزمـات العالميـة الاسـتثنائية، لافتًـا إلـى توسـيع قاعـدة المسـتفيدين مـن برنامـج «تكافـل وكرامـة» ليغطـي 5.2 ملاييـن أسـرة، وزيـادة المنـح الشـهرية لهـم بنحـو 25% فـضلًا علـى زيـادة المعاشـات بنسـبة 15% .

- **قطـاع البتـرول والبتروكيماويـات: نحـو تنفيـذ مشـروع إنتـاج الأمونيـا الخضـراء كوقـود نظيـف**

يسـتهدف قطـاع البتـرول والبتروكيماويـات عـددًا مـن المشـروعات للطاقـة الخضـراء الصديقـة للبيئـة والتـي تسـاهم فـي خفـض الانبعاثـات وإزالـة الكربـون كمـا تسـهم فـي تنفيـذ أهـداف اسـتراتيجيات قطـاع البتـرول للتنميـة المسـتدامة وخفـض الانبعاثـات، بالإضافـة إلـى إمكانيـة التصديـر للـدول الأوروبيـة والآسـيوية؛ ممـا يضـع مصـر ضمـن الـدول الرائـدة فـي تصنيـع المنتجـات الكيماويـة الخضـراء والمصـدرة لهـا، ويهـدف مشـروع إنتـاج الأمونيـا الخضـراء إلـى إنتـاج 150 ألـف طـن سـنويًا مـن الأمونيـا الخضـراء كوقـود نظيـف، وذلـك مـن خلال إنتـاج 26 ألـف طـن سـنويًا مـن الهيدروجيـن الأخضـر وتحويلهـا إلـى أمونيـا خضـراء بمصنـع شـركة موبكـو بدميـاط.

- **وزيـر الصناعـة: مصـر أكبـر منتـج للإسـمنت بقـارة أفريقيـا بإجمالـي 92 مليـون طـن سـنويًا**

قـال وزيـر التجـارة والصناعـة: إن قطـاع الإسـمنت يعـد أحـد أهـم القطاعـات الصناعيـة الرئيسـية فـي الاقتصـاد القومـي والـذي يسـهم فـي توفيـر الاحتياجـات الأساسـية لمشـروعات البنيـة التحتيـة والمشـروعات العمرانيـة، مشـيرًا إلـى أن مصـر تعـد منتجًـا مهمًـا للإسـمنت فـي المنطقـة، وأكبـر منتـج فـي قـارة أفريقيـا وضمـن أكبـر 10 دول منتجـة للإسـمنت فـي العالـم بحجـم إنتـاج يبلـغ نحـو 92 مليـون طـن سـنويًا.

- **الدولـة تعـزز شـبكات الحمايـة الاجتماعيـة بزيـادة 23% خـلال 2024/2030**

تعمـل الدولة المصرية علـى تعزيـز الموارد المالية الموجهة لتوسيع نطاق وشـمولية شـبكات الأمان الاجتماعي بما لا يقـل عن 10% خلال الفتـرة مـن 2024 - 3030، ومـن أبرز مسـتهدفات الحمايـة الاجتماعية توسـيع النطـاق المسـتهدف للإنفـاق علـى الحمايـة الاجتماعيـة خاصة فـي ظـل الأزمـات الدوليـة لامتصـاص الصدمـات الخارجيـة، تصنيـف مصر مـن بيـن الـدول العشـرين الأولى فـي العالم الأكثر إنفاقًا علـى برامـج الحمايـة الاجتماعيـة كنسـبة مـن الناتـج المحلـي الإجمالي مقارنـة بتصنيفها مـن بيـن الخمسـين دولـة الأولـى عالميًـا بحسـب أحـدث بيـان، وغيرها.

- **«المركـزي» المصـري يُقـر إجـراءات لتوفيـر العملـة الأجنبيـة أمـام الشـركات**

اتفقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مع البنك المركزي المصري على عدم تنازل الشركات الأجنبية عن الحوالات بالعملات الأجنبية في البنوك والمخصصة لزيادة رأسمال الشركة فقط، مع صرف قيمتها بالجنيه المصري.

إقليميًا

- **السعودية تحقق تعافيًا بنسبة 156% في أعداد السياح الوافدين في عام 2023 مقارنة بعام 2019**

وفقًا لتقرير منظمة السياحة العالمية باروميتر في يناير 2024. تأثرت المملكة إيجابيًا في قيادة منطقة الشرق الأوسط للتعافي العالمي في السياحة، حيث بلغت نسبة التعافي 122% في أعداد السياح الوافدين خلال 2023 مقارنة بعام 2019. تقول المنظمة: إن متوسط التعافي العالمي في 2023 بلغ 88%، مع وصول حوالي 1.3 مليار وافد دولي، وبلغت إيرادات السياحة الدولية 1.3 تريليون دولار، تقترب بنسبة 93% من 1.5 تريليون دولار في 2019، حسب وكالة الأنباء السعودية «واس».

وكالة الأنباء السعودية
SAUDI PRESS AGENCY

- **«العالم بحاجة إلى سعودية قوية»**

ذلك هو التعليق الذي صرّح به وزير المالية السعودي «محمد الجدعان» خلال جلسة المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس مشيرًا إلى أن المملكة مصممة على متابعة الإصلاحات الاقتصادية، مشيرًا إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى الناتج العام من 70% إلى 35%، ويعتبر هذا إنجاز لأنه يعني نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 65%، خاصة وأنه يأتي في ظل سعي المملكة المستدام لتنويع اقتصادها في الصناعات الجديدة، مثل: الترفيه والرياضة والسياحة، وأيضًا في القطاعات التقليدية، مثل: الطاقة والتعدين، وهو ما أكده وزير التجارة السعودي «ماجد القصبي» أن المملكة تسعى لإحداث تحول غير مسبوق، عبر تنويع اقتصادها ضمن «رؤية 2023» خلال جلسة حوارية في المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس» بعنوان «تنمية تجارة الخدمات».

عالميًا

- **مؤتمر دافوس: نظرة متشائمة للمخاطر الاقتصادية العالمية في عام 2024**

اجتمع قادة العالم في دافوس لبحث المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي والتي على رأسها استعداد عدد كبير ومهم من الدول الكبرى للانتخابات الرئاسية في عام 2024 مثل الولايات المتحدة والهند والمكسيك، الأمر الذي يدعو للقلق بشأن أثر تلك الانتخابات على إعادة تشكيل التحالفات الدولية والسياسات الاقتصادية، مع وجود مخاوف من عودة دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية مرة أخرى، التغير المناخي أيضًا يعد موضوعًا ساخنًا خاصة وأن ذلك الاجتماع يأتي بعد أيام من إعلان علماء العالم أن

متوسط درجات الحرارة العام الماضي وصل إلى مستوى قياسي جديد، انخفاض مستويات النمو واختفاء الوظائف، حيث سيكون قدرة الذكاء الاصطناعي على تحويل الاقتصادات وآثارها الأخلاقية نقطة محورية، التوترات الجيوسياسية أيضًا ألقت بظلالها على المؤتمر بداية من الصراع في شرق أوروبا، والتوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والحرب في غزة ورد فعل الحوثيين، تلك الأحداث أثرت على التضخم بشكل كبير.

فبعد أكثر من ثلاثة أشهر، دفعت الحرب التي شنتها إسرائيل في غزة المنطقة إلى حافة صراع أوسع نطاقًا، مع احتمال خنق تدفقات النفط، وتقليص جزء كبير من النمو العالمي، ودفع التضخم إلى الارتفاع مرة أخرى، وهذا النوع من انقطاع إمدادات الطاقة لم يحدث بعد، وتراهن الأسواق على أنه لن يحدث، لكن الخطر آخذ في الارتفاع.

وفي السياق نفسه وتأكيدًا لتوقعات مؤتمر دافوس تلقي هجمات البحر الأحمر بظلالها على اقتصاد أوروبا حيث أدّت هجمات جماعة الحوثي في اليمن على السفن في البحر الأحمر في توقف حركة الملاحة في قناة السويس التي تعد الطريق البحري الأسرع بين آسيا وأوروبا وتستخدم لنقل حوالي 12% من حاويات الشحن العالمية. هذا التعطيل المستمر للملاحة يشكل تهديدًا جديدًا على اقتصاد أوروبا، الذي يواجه بالفعل تحديات بسبب التضخم المرتفع، وقد يؤثر سلبًا على توقعاته ويعيق خطط البنوك المركزية لتخفيض أسعار الفائدة في هذا العام، وقد بدأت التأثيرات بالفعل في الظهور، حيث أشارت وزارة الاقتصاد الألمانية إلى أن هناك حالات قليلة من تعطيل أو تأخير فترات تسليم البضائع، بينما لا تزال المؤشرات الاقتصادية في أوروبا لم تكشف ذلك التأثير على الرغم من وجود مخاوف من أنه قد يحدث تأثير في الأشهر القليلة المقبلة في حال استمرار الأوضاع.

ويمكـن لقرائنـا متابعـة بعـض مـن المؤشـرات التـي يمكـن أن تسـاعدهم فـي رسـم صـورة عـن الاقتصـاد الأوروبـي، مثـل: قـراءة مديـر المشـتريات الأوليـة PMI لشـهر ينايـر فـي اقتصـادات أوروبـا والتـي سـتظهر الأربعـاء 24 ينايـر 2024، وتقديـر التضخـم فـي منطقة اليـورو لشـهر ينايـر والـذي سـيصدر فـي الأول مـن فبرايـر 2024، والمؤتمـر الصحفـي لرئيسـة البنـك المركـزي الأوروبـي حيـث سـتقوم كرسـتين لاغـارد رئيسـة البنـك المركـزي الأوروبـي فـي مؤتمرهـا الصحفـي بعـد اجتمـاع تحديـد أسـعار الفائـدة الموافـق الخميـس 25 ينايـر 2024 للتطـرق إلـى الوضـع فـي البحـر الأحمـر وتقييـم أثـر ذلـك علـى الاقتصـادات المختلفـة.

اقتصـاد أمريـكا اللاتينيـة يواجـه تحديـات كبيـرة فـي عـام 2024، حيـث تواجـه أمريـكا اللاتينيـة مشـكلات هيكليـة وتحديـات ماليـة وتضخميـة علـى اقتصاداتهـا، وتزايـدًا لمخاطـر التباطـؤ الاقتصـادي، كمـا أنـه سـيكون للسياسـات النقديـة التشـددية التي تنتهجهـا البنوك المركزيـة عالميًـا تأثيـر كبيـر علـى الطلـب عالميًـا، ومـن ثـم علـى دول قـارة أمريـكا اللاتينيـة، وقـد توقـع تقريـر الأمـم المتحـدة علـى الوضـع الاقتصـادي العالمـي وآفاقـه لعـام 2024، أن اقتصـاد أمريـكا اللاتينيـة ومنطقـة البحـر الكاريبـي أن يتباطـأ مـن 2.2 بالمئـة فـي عـام 2023 إلـى 1.6 بالمئـة فـي عـام 2024؛ بسـبب تشـديد الظـروف الماليـة وانخفـاض الصـادرات. ثـم تحسـن معـدل النمـو فـي أمريـكا اللاتينيـة والبحـر الكاريبـي إلـى 2.3% فـي 2024 وإلـى 2.5 بالمئـة فـي 2025.

- **النفـط يرتفـع بأكثـر مـن 3.5% بعـد الضربـات الأمريكيـة والبريطانيـة فـي اليمـن**

ارتفعـت أسـعار النفـط بأكثـر مـن 3.5% اليـوم الجمعـة مـع شـن الولايـات المتحـدة وبريطانيـا ضربـات ضـد أهـداف عسـكرية للحوثييـن فـي اليمـن ردًا علـى الهجمـات التـي تشـنها الجماعـة المتحالفـة مـع إيـران علـى سـفن بالبحـر الأحمـر. وصعـدت العقـود الآجلـة لخـام برنـت 2.77 دولار أو 3.58% إلـى 80.18 دولار للبرميـل، فيمـا ارتفـع خـام غـرب تكسـاس الوسـيط الأمريكـي 2.68 دولار أو 3.72% إلـى 74.70 دولارًا.

- **صندوق النقد يتوقع نموًا أفضل للاقتصاد العالمي في 2024**

توقعـت مديـرة صنـدوق النقـد الدولي نمـوًا أفضـل للاقتصـاد العالمي فـي 2024 مقارنـة بالعـام الماضـي، وأكـدت أن الاقتصـاد العالمي أثبت مرونتـه بشـكل ملحـوظ، وأن عـام 2023 كان أفضـل مـن المتوقـع بفـارق بسـيط، ولكنهـا أشـارت إلـى أن التوتـرات الجيوسياسـية الحاليـة قـد تهـدد بضغـوط جديـدة علـى الأسـعار ومتاعـب فـي سلاسـل التوريـد فـي 2024.

- **تدفقـات الخـام الروسـي تتحـدى فوضـى البحـر الأحمـر وتتجـاوز هـدف أوبـك+**

تجاهلـت شـحنات النفـط الخـام الروسـية المنقولـة بحـرًا الهجمـات علـى الشـحن فـي جنـوب البحـر الأحمـر لتسـجل مكاسـب في الأسـبوع الأخيـر، حيـث فشـلت موسـكو فـي مطابقـة تخفيضـات التصديـر التـي تعهـدت بهـا لحلفائهـا فـي أوبـك +، وأظهـرت بيانـات تتبـع الناقلات أنـه تـم شـحن حوالـي 3.43 ملاييـن برميـل مـن النفـط الخـام يوميًـا مـن الموانـئ الروسـية فـي الأسـابيع الأربعـة حتـى 14 ينايـر، وارتفـع ذلـك بمقـدار 94 ألـف برميـل يوميًـا منـذ الفتـرة حتـى 7 ينايـر.

معلومة مصورة

1.02 مليار دولار نمو في احتياطي النقد الأجنبي بمصر خلال عام 2023

الشهر	الاحتياطي
يناير	34.20
فبراير	34.35
مارس	34.45
إبريل	34.6
مايو	34.7
يونيو	34.80
يوليو	34.88
أغسطس	34.93
سبتمبر	35.00
أكتوبر	35.10
نوفمبر	35.17
ديسمبر	35.22

مقالات تحليلية

فاعليـــة الطروحـــات الحكوميـــة فـــي مواجهـــة التحديـــات الاقتصاديـــة

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظروف اقتصادية مضطربة وتحديات متشابكة، أعلن وزير المالية المصري خلال ندوة لصندوق النقد الدولي بالقاهرة ما تبنته الحكومة من سياسات وإجراءات لمواجهة تلك التحديات في إطار من التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية معلنًا تركيز الدولة على اتخاذ الإجراءات الحافزة لمناخ الأعمال، وتعميق دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية؛ مشيرًا إلى أن برنامج الطروحات الحكومية يعد دفعة قوية لجهود تمكين القطاع الخاص، فإلى أي مدى يسهم برنامج الطروحات الحكومية في مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري؟

برنامـــج الطروحـــات الحكوميـــة: أهـــداف البرنامـــج وخطـــة الدولـــة

تضمن محور الإصلاحات الهيكلية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة عام 2016 تحقيق هدف خلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية، وقد شهدت السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي العديد من الإصلاحات المالية والنقدية، فضلًا عن ضخ مزيد من الاستثمارات العامة في قطاع البنية الأساسية والتي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على ضخ مزيد من الاستثمارات.

وتعد الطروحات الحكومية أحد آليات تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في دفع معدل النمو الاقتصادي، وقد أعلنت الدولة البدء في تطبيقه منذ عام 2018 تزامنًا مع إعلان تخارجها من القطاعات الاقتصادية بشكل تدريجي وإفساح المجال للقطاع الخاص، وتجنب أثر المزاحمة مع اكتفاء الدولة بأدوارها المعروفة في ظل اقتصاد السوق. وعلى الجانب الآخر، فإن طرح الشركات العامة كليًا أو جزئيًا يعد أحد الأوعية المناسبة لتعبئة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ويؤدي إلى توسيع ملكية الشركات المطروحة، بما يمكن من توفير التمويل اللازم لتوسعاتها، ومن ثم تحسين كفاءة إدارتها وزيادة أرباحها.

وفي ظل أهمية برنامج الطروحات الحكومية، شكلت الدولة لجنة خاصة للطروحات الحكومية برئاسة وزير المالية وأعلنت برنامجًا لطرح الشركات الحكومية في البورصة منذ عام 2018، وقد تم بالفعل طرح نحو 4.5% من أسهم شركة الشرقية للدخان «إيسترن كومباني» في مارس 2019، ثم شهد برنامج الطروحات الحكومية هدوءًا نسبيًا لنحو عامين نتيجة تأثر الاقتصاد بعدد من العوامل من أهمها تقلبات السوق، وتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد بشكل عام وعلى مناخ الاستثمار بشكل خاص. ومع بدء حالة التعافي وعودة الحياة الاقتصادية أعلنت الدولة عودة العمل بقوة مرة أخرى في البرنامج مع التركيز على القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الخاص، فجاء قطاع الخدمات الرقمية في مستهل تلك القطاعات، حيث تم طرح 26.1% من أسهم شركة أي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية (EFIH) من خلال الطرح العام والخاص بقيمة إجمالية بلغت 5.8 مليارات جنيه، بما يعادل 323 مليون دولار، وقد تم تغطية الطرح العام 61.4 مرة.

ومع تطوير الدولة لسياستها، تم إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة في ديسمبر 2022، والتي تحدد الدولة من خلالها سياساتها تجاه ملكية الأصول المملوكة لها وحجم تدخلها في النشاط الاقتصادي، واعتمدت منهجيتها على عدد من المعايير التي تم بمقتضاها تحديد ثلاثة توجهات لملكية الدولة: إما التخارج، أو استمرار الوجود مع التثبيت أو التخفيض، أو استمرار الوجود مع التثبيت أو الزيادة. وتتمثل معايير تحديد سياسة ملكية الدولة على مستوى القطاعات والأنشطة، ما يلي:

- تصنيف السلعة أو الخدمة، وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومي (بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن).
- أهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة؛ لتوطينها في مصر.
- مدى جاذبية القطاع/النشاط للاستثمارات الخاصة.
- عدم مزاحمة الاستثمارات العامة للاستثمارات الخاصة.
- تخارج الدولة من الصناعات/القطاعات المشبعة سوقها، والتي لا تحتاج إلى دعم الدولة.
- مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة.

وقد أكدت الوثيقة على أن السياسة الاقتصادية للدولة قائمة على دعم محاور المنافسة وضمان مناخ تنافسي لممارسة النشاط الاقتصادي، وفقًا لمبادئ الحياد التنافسي الصادرة من المنظمات

الدولية، والتي تشمل: الحياد الضريبي، والحياد في المديونية، والحياد التنظيمي/ التشريعي، والحياد في المشتريات العامة.

ومع تزايد حدة التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المصري يأتي أهمية برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية من أهمها: توفير سيولة من النقد الأجنبي خلال فترة زمنية قصيرة، إعادة هيكلة بعض أصول الدولة وتعزيز كفاءتها، تعزيز أداء البورصة المصرية وتنشيطها وتشجيع الاستثمار المؤسسي فيها وتحسين بيئة التداول وزيادة المعروض من الشركات المقيدة لها بأوراق مالية، وزيادة قيمة رأس المال السوقي للبورصة المصرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية

وفقًا لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فإن إجمالي عدد الشركات المملوكة للدولة يبلغ 705 شركة موزعة على 9 قطاعات، منهم نحو 143 شركة تبلغ نسبة مشاركة الدولة بها أكثر من 75%، وهناك نحو 43.2% من إجمالي الشركات التي تساهم فيها الدولة تحقق أرباحًا مقابل 20.6% تحقق خسائر.

الشركات التي تساهم فيها الدولة *

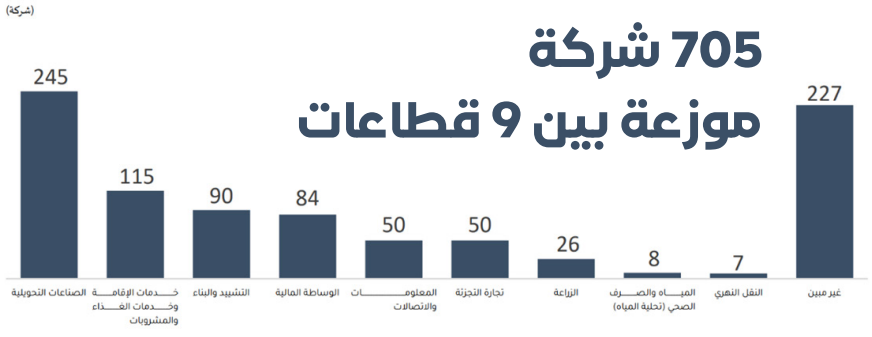

*يرجع اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في القطاعات المختلفة لوجود عدد من الشركات تعمل في أكثر من قطاع.

قد حددت الدولة 35 شركة لطرح أسهمها بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي أو كلاهما حتى نهاية النصف الأول من عام 2024، مع وضع جدول زمني للتنفيذ على ثلاث مراحل: تشمل المرحلة الأولى الفترة (مارس- أغسطس 2022)، والمرحلة الثانية (أغسطس 2022- يوليو 2023)، والمرحلة الثالثة (يوليو 2023- يونيو 2024).

طرح جديد بالبورصة/ لمستثمر استراتيجي			
١	بنك القاهرة	١٩	النصر للتعدين
٢	بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع	٢٠	النصر للإسكان والتعمير
٣	الأمل الشريف للبلاستيك	٢١	المصرية للسبائك الحديدية
٤	دمياط لتداول الحاويات والبضائع	٢٢	مصر لأعمال الأسمنت المسلح
٥	الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين	٢٣	سيناء للمنجنيز
٦	شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٢٤	تنمية الصناعات الكيماوية - سيد
٧	شركة مصر لتكنولوجيا التجارة (MTS)	٢٥	مصر للمستحضرات الطبية
٨	شركة الحفر للبترول	٢٦	الرباط للأنوار السفن
٩	شركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)	٢٧	محطة توليد الرياح بجبل الزيت
١٠	شركة مصر لتأمينات الحياة	٢٨	محطة توليد الرياح بالزعفرانة
١١	شركة الصالحية للاستثمار والتنمية	٢٩	محطة بني سويف لتوليد الكهرباء
١٢	شركة المستقبل للتنمية العمرانية	٣٠	صافي لتعبئة المياه
١٣	شركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)	٣١	الشركة الوطنية للمنتجات البترولية
١٤	شركة حلوان للأسمدة	٣٢	المصرف المتحد
١٥	البنك العربي الإفريقي الدولي	٣٣	شركة الشرقية للدخان
١٦	الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام	٣٤	العز الدخيلة للصلب
١٧	المعادي للتنمية والتعمير	٣٥	المصرية للاتصالات
١٨	مصر للتأمين		

وفـي إطـار تنفيـذ وثيقـة سياسـة ملكيـة الدولـة، قـام الصنـدوق السـيادي بطـرح 13 شـركة تسـاهم فيهـا الدولـة خلال الفتـرة (مـارس 2022- يوليـو 2023) بإجمالـي 5 مليـارات دولار، علـى النحـو التالـي:

- فـي مـارس 2022، تـم بيـع حصـص مملوكـة للدولـة فـي 5 شـركات مدرجـة بالبورصـة بإجمالـي 2 مليـار دولار لصالـح شـركة «أبـو ظبـي القابضـة»، وتتمثـل الخمـس شـركات فـي: «البنـك التجـاري الدولـي»، «فـوري»، «أبـو قيـر للأسـمدة»، «موبكـو»، «الإسـكندرية لتـداول الحاويـات والبضائـع».

- فـي أغسـطس 2022، تـم بيـع حصـص مملوكـة للدولـة فـي 4 شـركات مدرجـة بالبورصـة بإجمالـي 1.3 مليـار دولار لصالـح صندوق الاسـتثمارات السـعودي، وتتمثـل الشـركات الأربـع فـي: «موبكـو»، «أبـو قيـر للأسـمدة»، و»إى فاينانـس»، و»الإسـكندرية لتـداول الحاويـات والبضائـع».

- فـي يوليـو 2023، تـم بيع 7 فنـادق تاريخية مملوكة لشـركة إيجوث لصالـح مجموعـة طلعت مصطفى، بإجمالـي 700 مليون دولار.

- فـي يوليـو 2023، تـم طـرح 3 شـركات علـى مسـتثمر اسـتراتيجي بإجمالـي 800 مليـون دولار لصالـح شـركة «أبـو ظبـي القابضـة»، وتتمثـل الثـلاث شـركات فـي: الشـركة المصريـة لإنتـاج الإيثيليـن ومشـتقاته(إيثيدكو)، الشـركة المصريـة لإنتـاج الإكليـل بنزيـن الخطـي (إيـلاب)، وشـركة الحفـر للبتـرول.

وتتضمـن خطـة العمـل للفتـرة (أكتوبـر 2023- يونيـو 2024) طـرح عـدد مـن المشـروعات بإجمالـي 5 مليـارات دولار، وتتمثـل تلـك الشـركات فـي: محطـة توليـد الطاقـة مـن الريـاح بمنطقـة جبـل

الزيـت، ومحطـات شـركة وطنيـة، ومحطـة توليـد الطاقـة مـن الريـاح بمنطقـة الزعفرانـة، وشـركة صافـي، ومحطـة سـيمنز لتوليـد الكهربـاء ببنـي سـويف.

نتائج ودلالات

بمقارنـة الموقـف التنفيـذي لتخـارج الدولـة مـن الشـركات المملوكـة لهـا مـع المسـتهدف المعلـن، وفقًـا لبيانـات مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار، يتبيـن أنـه تـم الانتهـاء مـن المرحلـة الأولـى مـن جـدول الطروحـات بمعـدل تنفيـذ 100% خلال الفتـرة (مـارس – أغسـطس 2022)، و100% للمرحلـة الثانيـة خلال الفتـرة (أغسـطس2022-يوليـو2023)، وبلـغ إجمالـي مـا تـم بيعـه وطرحـه مـن الشـركات والأصـول نحـو 5 مليـارات دولار، بمـا يشـكل نحو 50% من المسـتهدف بحلـول يونيـو 2024. ويلاحـظ أيضًـا المضـي قدمًـا فـي المرحلـة الثالثة (يوليـو 2023- يونيـو 2024) مـن خلال طـرح عـدد مـن الشـركات والأصـول بقيمـة تقديريـة تبلـغ نحـو 5 مليـارات دولار، بمسـتهدفات تخطـت 60% فـي بعـض الشـركات و25% فـي مجموعـة أخـرى.

ولا يخفـى أن مـا تـم طرحـه من شـركات منـذ مـارس 2022 وحتى الآن يقـدر بنسـبة 37% مـن الشـركات المزمـع طرحهـا حتـى يونيـو 2024، بمـا يعنـي أنـه يلـزم طـرح 22 خلال خمسـة أشـهر لتأكيـد جديـة تنفيـذ برنامـج الطروحـات، كمـا يلاحـظ أن مـا تـم طرحـه مـن شـركات حتـى الآن لا يتجـاوز نسـبة 2% مـن العـدد الإجمالـي للشـركات المملوكـة للدولـة والمقـدر بنحـو 705 شـركة، ومـع قلـة تلـك النسـب فلا يمكـن التعويـل علـى برنامـج الطروحـات الحكوميـة لمواجهـة التحديـات الاقتصاديـة وتوفيـر سـيولة دولاريـة.

وعلى جانب آخر، يلاحظ أن وجود هدف رفع كفاءة شركات قطاع الأعمال العام وإيقاف خسائرها ضمن أهداف برنامج الطروحات الحكومية يتعارض مع فكر القطاع الخاص في اقتناص الفرص الرابحة وليس الخاسرة، وهو الأمر الذي يعني ضرورة تخلي الدولة عن شركاتها الرابحة والجاذبة للمستثمر لتوفير سيولة في الأجل القصير مع التضحية بأرباحها المتحققة -كليًا أو جزئيًا- بما يؤثر على إيرادات الدولة مستقبلًا.

ولعل من أبرز الآليات التي من شأنها تمكين القطاع الخاص، وتوسيع ملكية الشركات، مع توفير سيولة للدولة هو التوجه نحو زيادة رءوس أموال الشركات المملوكة للدولة باستثمارات خاصة مع منح المستثمر حق الإدارة والتشغيل، والتوسع في منح عقود الامتيازات والتي يقصد بها منح الحكومة لصاحب الامتياز الحق طويل الأجل في استخدام أصول مشروعات البنية الأساسية، على أن تظل مملوكة للدولة وتئول إليها في نهاية فترة الامتياز مع تمكين صاحب الامتياز من إدارة الأصول الحالية وبناء وتشغيل أصول جديدة وفق معايير محددة للجودة.

ويلاحظ أن من أبرز عوامل نجاح خطة الطروحات الحكومية هو استكمال جهود الدولة في تحسين مناخ الاستثمار، من خلال العمل على إعادة بناء الثقة مع مجتمع الأعمال، وتعزيز التنافسية ومنع الممارسات الاحتكارية، والتنفيذ الفعلي لمبادئ الحياد التنافسي، مع إزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه الاستثمار الخاص في كافة مراحله، والتوسع في منح حوافز الاستثمار وتوسيع نطاق منح الرخصة الذهبية، مع حتمية ضبط اضطرابات سوق الصرف التي تؤثر على القيمة الفعلية لصفقات برنامج الطروحات من جهة، وتؤثر على أرباح الشركات المقدرة من جانب المستثمر من جهة أخرى.

مقالات تحليلية

توقعات الاقتصاد العالمي 2024

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشير أحدث الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي إلى أن معظم الاقتصادات -المتقدمة والنامية على حد سواء- سوف تنمو بشكل أبطأ كثيرًا في عامي 2024 و2025، وهو العام الثالث على التوالي من التباطؤ. مقارنة بما كانت عليه في العقد الذي سبق جائحة كورونا. ليصل إلى 2.4% في عام 2024، هو الأدنى والأبطأ في فترة 5 سنوات على مدى 30 عامًا.

وجاء تراجع معدلات النمو العالمية إثر اتخاذ السياسات النقدية المتشددة، والشروط المقيدة للقروض والتسهيلات الائتمانية، وضعف التجارة والاستثمارات على مستوى العالم. وقد أدّى الصراع الأخير في الشرق الأوسط إلى اشتداد المخاطر الجيوسياسية. والتعاون العالمي غاية في الأهمية لمعالجة مشكلات ارتفاع الديون، وتغير المناخ، وتفتت النظام التجاري، وانعدام الأمن الغذائي، والصراع.

وجدير بالإشارة أن الاقتصاد العالمي في وضع أفضل مما كان عليه قبل عام، فقد تراجعت مخاطر حدوث ركود عالمي، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى قوة الاقتصاد الأمريكي، لكن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة يمكن أن تخلق أخطارًا جديدة تواجه الاقتصاد العالمي على المدى القريب.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الآفاق متوسطة الأجل قاتمة بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية وسط تباطؤ معدلات النمو في معظم الاقتصادات الكبرى، فضلًا عن تباطؤ التجارة العالمية، وأكثر الأوضاع المالية تشديدًا منذ عقود من الزمان. ومن المتوقع ألا يتجاوز نمو التجارة العالمية في عام 2024 نصف المتوسط في السنوات العشر التي سبقت جائحة كورونا. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تظل تكاليف الاقتراض بالنسبة للاقتصادات النامية -وخاصة تلك التي تعاني من ضعف التصنيف الائتماني- مرتفعة مع بقاء أسعار الفائدة العالمية عند أعلى مستوياتها على مدى 40 سنة بعد استبعاد أثر التضخم.

ويستعرض هذا المقال في سطوره القادمة توقعات نمو كلٍ من الاقتصادات النامية والمتقدمة، كما يعطي لمحات حول توقعات النمو الاقتصادي لبعض البلدان على مستوى العالم، بالإضافة إلى استعراض توقعات حجم التجارة العالمية، وأسعار السلع الأولية والنفط.

١. توقعات النمو العالمي:

يستمر النشاط الاقتصادي العالمي في التباطؤ، وسط تأثيرات السياسات النقدية الصارمة والقيود المالية وضعف نمو التجارة العالمية. بعد تباطؤ حاد في عام 2022 وانخفاض آخر العام الماضي، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل طفيف في عام 2024، مسجلًا تباطؤًا للعام الثالث على التوالي.

وقد أدّى النزاع الأخير في الشرق الأوسط إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية وإثارة عدم اليقين في أسواق السلع، مع تداعيات سلبية محتملة على النمو العالمي. ويأتي ذلك في الوقت الذي لا يزال فيه الاقتصاد العالمي

يواجه الآثار المستمرة لصدمات متداخلة خلال السنوات الأربع الماضية - جائحة كوفيد-19، غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، وارتفاع التضخم والتشديد للسياسة النقدية العالمية.

ومن المتوقع أن ينخفض نمو الاقتصادات المتقدمة ككل والصين في عام 2024 إلى ما دون متوسط معدله للفترة 2010-2019 بشكل ملحوظ. وفي الوقت نفسه، من المقرر أن يتحسن النمو الإجمالي في الأسواق الناشئة والنامية التي تتمتع بتصنيفات ائتمانية قوية، حيث يظل قريبًا من معدلات المتوسط قبل الجائحة.

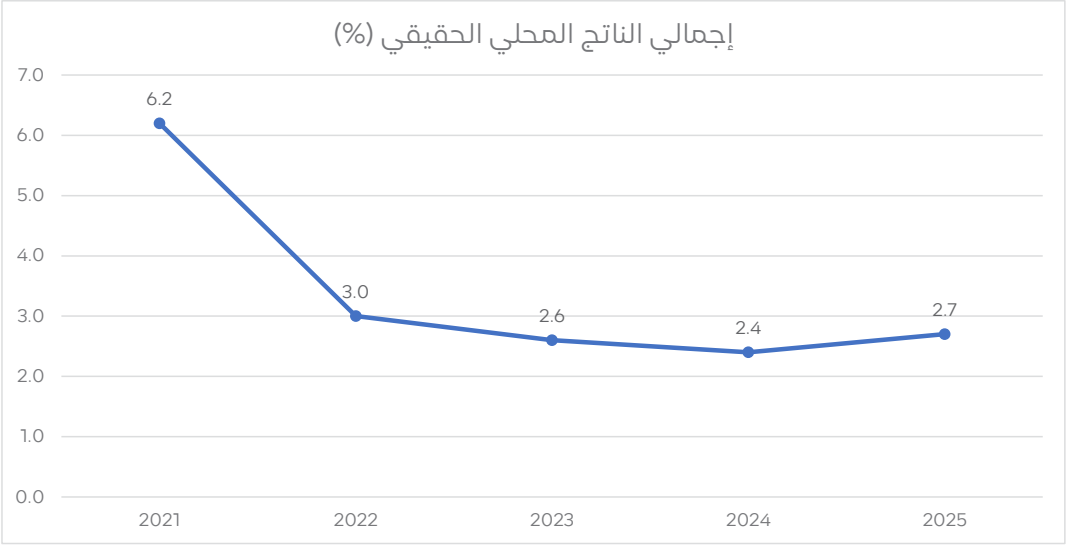

2. توقعات التضخم العالمي:

استمر التضخم العالمي في الانخفاض عن ذروته في عام 2022. ومع ذلك، لا يزال التضخم أعلى من المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة ونحو نصف الأسواق الناشئة والنامية. ومن المتوقع أن يظل التضخم العالمي فوق متوسطه للفترة 2015-2019 بعد عام 2024.

يقترب التشديد النقدي في الاقتصادات المتقدمة من نهايته، ولكن يُتوقع أن تظل أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة لبعض الوقت، حيث يعود التضخم إلى المستهدف ببطء فقط. وبالنظر إلى أن ديون حكومات نصف دول العالم تقريبًا من المتوقع أن تتجاوز مستويات ما قبل الجائحة بحلول عام 2026.

3. توقعات التجارة العالمية:

شهد العام 2023 أبطأ نمو للتجارة العالمية في الخمسين سنة الماضية، حيث انخفضت تجارة البضائع وسط ضعف في الإنتاج الصناعي العالمي. واصلت تجارة الخدمات التعافي من آثار الجائحة، لكن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعًا في السابق. ومن المتوقع أن يرتفع نمو التجارة العالمية إلى 2.3٪ في عام 2024، ويعكس ذلك جزئيًا انتعاش الطلب على البضائع وبشكل أوسع في تجارة الاقتصادات المتقدمة.

4. أسعار السلع العالمية:

لم يكن للنزاع الأخير في الشرق الأوسط حتى الآن سوى تأثير محدود على أسعار السلع. وفي عام 2023 ككل، تراجعت معظم أسعار السلع بدرجات متفاوتة؛ ومع ذلك، فقد ظلت أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. وعلى الرغم من التقلبات الأخيرة التي أثارها الصراع بشكل رئيسي، بافتراض عدم تصعيد الأعمال العدائية، يُتوقع أن تنخفض أسعار النفط المتوسطة في عام 2024 مع تراجع النمو العالمي وزيادة إنتاج النفط. ومن المقرر أن تنخفض أسعار المعادن مرة أخرى مع استمرار التأثير السلبي للنمو الأبطأ في الصين على الطلب على المعادن.

ومن المتوقع أن تتراجع أسعار المواد الغذائية أكثر هذا العام وسط إمدادات وفيرة للمحاصيل الرئيسية ولكنها ستظل مرتفعة.

5. توقعات الإقليم والدول المختلفة:

تشير التوقعات لسنوات 2020-2024 إلى أضعف بداية عقد بالنسبة للنمو العالمي منذ التسعينيات، وهي فترة أخرى تميزت بتوترات جيوسياسية وركود عالمي مع استمرار تراجع التضخم وانخفاض أسعار الفائدة ونمو التجارة.

فيما يخص نمو الاقتصادات المتقدمة فمن المتوقع أن يبلغ ذروته عند 1.2% في عام 2024 مع تباطؤ النمو في الولايات المتحدة، بينما يشهد نمو منطقة اليورو، الذي كان ضعيفًا العام الماضي، ارتفاعًا طفيفًا حيث يعزز التضخم المنخفض الأجور الحقيقية. وفي عام 2025، من المتوقع أن يرتفع النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.6% مع استمرار تعافي منطقة اليورو وارتفاع النمو في الولايات المتحدة باتجاه معدل اتجاهه طويل الأجل وسط تراجع التضخم وسياسة نقدية أكثر داعمة.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الأسواق الناشئة والنامية 3.9% سنويًا خلال 2024-2025. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الصين بشكل ملحوظ هذا العام، حيث يؤثر ضعف ثقة المستهلكين واستمرار التراجع في قطاع العقارات على الطلب والنشاط. وباستثناء الصين، من المقرر أن يرتفع نمو الأسواق الناشئة والنامية من 3.2% في عام 2023 إلى 3.5% هذا العام و3.8% في عام 2025. ويعكس هذا الارتفاع انتعاشًا في التجارة وتحسنًا في الطلب الداخلي في عدة اقتصادات كبيرة، مع استمرار تراجع التضخم. ومع ذلك، ستستمر تكاليف الاقتراض المرتفعة في الضغط على المساحة المالية في الأسواق الناشئة والنامية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg